أو نوعيًا كالإعمال وهذا مبني على أن الكون طرفًا على من الأحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي فلا تثبت لأفرادها فحكم المعبر عنه بالنوع أن لو قيل فالنوع لا يصدق عليه الأحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي إما قيها فلا وعلى الراجح فيجيء لا بعضها سيما إذا كان أقرب ههنا كذلك لأن القرب من الهاية بعلمنا نصدق على ما لم يكن هو قط الهاية وقد سبق أما أولًا فلأنا لا نسلم القرب من الهاية لا نصدق الأعلى ما لم يكن هو قط الهاية لم لا نصدق على جميع المراتب التي تقرب من الطرف الأعلى ونشاهد كثيرًا عدم الصدق مع تعارضها كما تشير إليه كلام الشارح في الشرح بقوله مع ما يقرب منه في البلاغة لم يمكن منه في البلاغة ما لم يمكن معارضته وقد صرح به المحقق الشريف في شرح المفتاح حيث قال حد الأعلى المرتبة التي يعجز البشر عن الإتيان بمثلها وهذه المرتبة تشتمل على أمرين أحدهما الطرف الأعلى من البلاغة أعني ما تنتهي البلاغة إليه والأمور التي تحاذيها إياه وما يقرب منها ما يقرب من الأعلى أعني المراتب العلية التي تقاصر القوى البشرية عنها وأما ما يأتي فإن سوق كلام المصنف يدل على أن مراده بقوله وهو حد الإعجاز بيان الطرف الأعلى كما أن قوله في الطرف الأسفل وهو ما إذا عبر آخ لبيان الطرف الأسفل وعلى ما ذكره الشارح تصير هذا المعطوف دليلًا بعين حد الإعجاز بأنه الطرف الأعلى وما يقرب منه **قلت الثاني** معارض بأنه على تقدير جعل المصنف الطرف الأعلى سببين وهما الهاية وما يقرب منها لم يناسب قوله ومنها مراتب كثيرة لأن من شأن الأعلى انتفاء مراتب كثيرة تأمل **قوله قيل عليه** وهو أيضًا عبر الكلام آخ لما كانت أدوات الإلحاق ما دون الهاية أنه عمم ما يصدق على الطرف الأعلى والمراتب المتوسطة لأن ما دون الأسفل ما دونها أيضًا مصدق عليها لما أن عبر الكلام عند إلى ما دون الأسفل

أو لا لأن الأدوات لا تدخل على الأعلى وأيضًا لا نسلم أن الأعلى لا يقرب من الأسفل

وأجيب بأن عموم ما في قوله ما دونه يدفع ذلك لأن المراد بما دونه ما دون مرتبته دونه كما تقدم آنفًا إذا عرفت هذا فاعلم أن الكلام الذي مرتبته دونه حيث يكون دون الأسفل أيضًا وأيضًا شعر الكلام بأن مجرد التغيير إلى ما دونه سبب للإلحاق وليس مجرد التغيير عن الأعلى والوسط سببًا له على أن كلها ما عبارة عن الظرف فلا يصدق على الوسط أصلًا ولو لاق في التعريف بكله متى أو كلما لورد عليه هذا **قوله** تصدر عن محالها لم يقل عنها للإشعار بأن الدلالات للحوادثات بالنسبة إلى صوراتها أما هو مجرد المحليه من غير أن يكون صدورها عن مصدر يعتد به **وقوله** تصدر حال من الصوات لا محالة لما مر من اختلاف العامل في الحال وصاحبها لأن العامل فيها هو الفعل وفيه هو الجار لأنا نعول العامل هو الفعل لأن حرف الجر إذا وصل معنى الفعل إلى محروره والمجرور وجوده منصوب المحل بالفعل وههنا الاعتبار رفع فاحال وما قال من أن الجار والمجرور في مثله في محل النصب شاهله في العبارة أنكا لا على ما تقرر في النحو كذا في شرح الكشاف للمحقق الشريف كذا قيل وأنت خبير بأن على لها في معنى الحالية والمعنى بها هنا بين الضعف ولا يعد أن يقال أن **قوله** قوله تصدر استئناف بيان للصفة الثانية لأصوات الحيوانات التي يلتهي هذا الكلام بها فيكون حينئذ من الوصف الثالث لأصوات الحيوانات الذي يتعقب هذا الكلام بها فيه وقيل هو أنها تصدر آخ وما في حيث ما يسوق آخ أما مصدرية والضمير لمصدر تصدر أي بحسب اتفاق الأصوات وصدورها بلى على معتضيه لها قاصدة إياها أو موصوله أي بحسب ما يسوق منها من الحروف التي لا تقتضيها **قوله** بحسب تفاوت المعاني تفاوتها في العلو بحسب تفاوت المعاني ما لا تقتضي بعض المعاني امتناع شيء

Copyright © King Saud University